تعريف ونقد

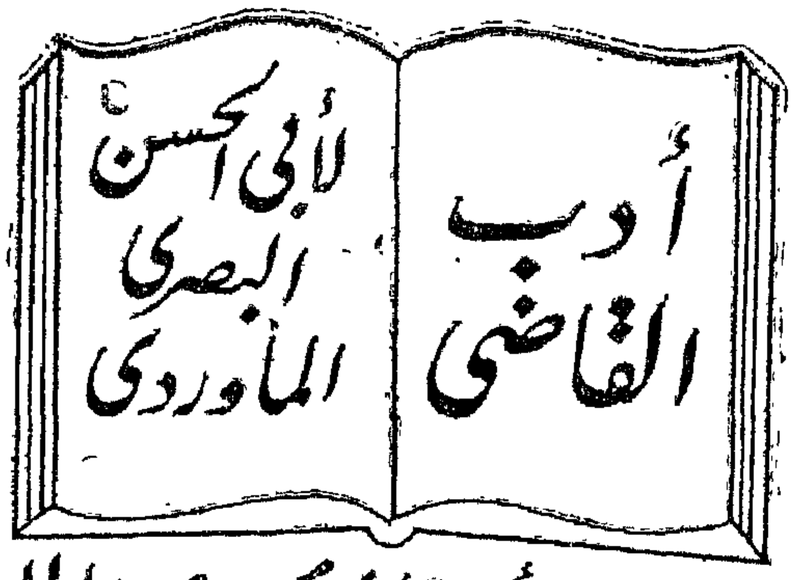

تحقيق : الأستاذ محيى هلال السرحان
تعريف ونقد : الأستاذ محمد عبد الغنى حسن

هذا كتاب جيد نفيس مما صنفه الفقيه الإمام الماوردى صاحب كتاب (الأحكام السلطانية) المشهور ، وكتاب (أدب الدنيا والدين) ، و (أعلام النبوة) وكتاب (قوانين الوزارة وسياسة الملك) الذى ظن الأستاذ الجليل الشيخ أبو الوفا المراغى الأمين السابق لمكتبة الأزهر أنه مفقود لم يصل إلى أيدى العلماء ، على حين أنه طبع فى دار العصور بمصر سنة ١٩٢٩ تحت عنوان (أدب الوزير) : : .

ويزيد فى قيمة كتاب (أدب القاضى) للماوردى أنه يرى النور بطبعه فى المطابع العربية لأول مرة ، بعد أن ظل حبيسا فى نسخه المخطوطة كل هذا الزمن الطويل منذ وفاة الماوردى سنة ٤٥٠هـ إلى يومنا هذا .

والحق أن كتاب (أدب القاضى) للماوردى ليس كتابا مستقلا قائما بذاته ، ولكنه جزء ضخم من كتاب كثير الضخامة هو كتاب (الحاوى) الذى بلغت عدة أجزائه ثلاثين جزءا ، والذى لا يزال مخطوطا كله لم يخرج إلى نور الحياة بالطبع ، إلا هذا الجزء فى أدب القاضى الذى تصدى الأستاذ العراقى محيى هلال السرحان لإخراجه وتحقيقه والتعليق عليه والتقديم له ضمن أطروحة جامعية لنيل درجة الماجستير فى الشريعة الإسلامية من جامعة بغداد .

ولقد فاز الأستاذ المحقق بنيل درجة الماجستير ، كما ظفرت المكتبة العربية بكتاب (أدب القاضى) مطبوعا فى جزءين كبيرين ، تبلغ صفحات الأول أربعين وسبعمائة صفحة ، وصفحات الثانى ثمانمائة صفحة ، وهو عمل طباعى عظيم نهضت به رياسة ديوان الأوقاف بالعراق مشكورة ، على الرغم مما بذل فيه من مال كبير . ولكن أين المال من إحياء أثر علمى كبير لعالم عربى مسلم اشتهر بالفقه

والأدب فكان فيهما حجة ، على فلة من يجمع بين الفقه والأدب فى شخص واحد ، إلا ما ندر من أمثال الماوردى الذى جمع بين الفقه والقضاء والأفتاء ، والأصول ، والتفسير ، والحديث واللغة ، والنحو ، والشعر ، والأدب ، والسياسة ، فكان فى ذلك كله سابقاً لا يلحق . . .

ولقد عاش الإمام الماوردى خمسين سنة من القرن الخامس كانت أنضج سنوات عمره ، وأحفلها بالأعمال الجليلة . أما الست والثلاثون سنة التى عاشها فى القرن الرابع قبل ذلك فقد كان أكثرها فى الطلب والعلم فى مدينة البصرة أولا ، وفى العاصمة بغداد بعد ذلك . وقد شهد ألوانا من الصراع الفكرى والسياسى والمذهبي فى العراق ، وخرج من ذلك كله بحصيلة عظيمة من العلم والتجربة أهلته لأن يكون فقيها عالى المكان ، ومفتيا ، وقاضيا . . ولم يكتف من القضاء بمنصبه العادى ، بل بلغ به الشأن أن يفوز بلقب (أقضى القضاة) ، وأن يظل هذا اللقب الجليل ملازما له إلى أن لقى وجه ربه سنة ٤٥٠ هـ

ومن العجب أن هذا اللقب العظيم ظل ملازما له بعد وفاته بقرون ، فبقى المؤرخون والمصنفون وكتاب التراجم والطبقات يصفونه بهذا اللقب ، كالذى نجده فى « طبقات الشيرازى » ، و « تاريخ دولة آل سلجوق للبندارى » ، و « الأنساب » للسمعانى ، و « الوافى بالوفيات » للصفدى ، و « شذرات الذهب » لابن العماد الحنبلى ، و « روضات الجنات » للخوانسارى ، وغيرهما .

وقبل المضى فى التعليق على أول طبعة لكتاب (أدب القاضى) ينبغى أن نشير إلى أن بعض الكتاب المعاصرين يخطئون فى كتابة اسم (الماوردى) فيجعلونه (الموارادى) بواو بعدها ألف وراء ، كأنها نسبة إلى (الموارد) جمع (مورد) . وهو وهم غليظ ، وخطأ فاحش ، فإن الماوردى — بميم بعدها ألف ، وواو ، وراء ، نسبة إلى بيع الماورد — وهو ماء الورد — كما قال بذلك الحافظ ابن ماكولا ، فى (الإكمال) والسمعانى فى (الأنساب) وكما جاء فى (وفيات الأعيان) لابن خلكان ، و (شذرات الذهب) لابن العماد الحنبلى و (كشف الظنون) لحاجى خليفة وغيرها فى القديم ، وكما جاء فى (الأعلام) للزركلى ، و (معجم المؤلفين) لعمر رضا كحالة و (كنوز الأجداد) لمحمد كرد على فى الحديث .

نضيف إشارة ثانية لعلها تفيد القارىء وتزيده علما بما دون فى أدب القضاء على مذهب الإمام الشافعى من كتب ، وقد أحسن المحقق محيي هلال السرحان حين دون فى مقدمته لكتاب الماوردى ما ألف من كتب فى أدب القاضي والقضاء منذ بداية عصر

التدوين والتأليف فى الأدب العربى حتى عصر الماوردى فى القرن الخامس الهجرى ، وهذه الكتب مذكورة فى الصفحتين السادسة والستين والسابعة والستين من الكتاب الذى نحن الآن بسبيل نقده والتعليق عليه . فليرجع إليها القراء . . . أما ما ألف من كتب أدب القاضى وآداب القضاء بعد ذلك — على المذهب الشافعى كذلك — فنذكره هنا جريا على عادتنا من إفادة الباحث بما قد لا يستطيع التهدى إليه ، وهذه الكتب هى : (روضة الحكام وزينة الأحكام) للرويانى المتوفى سنة ٥٠٥ هـ ، و (العمدة ، أو أدب القضاء) لابن جميع القرشى قاضى القضاء بمصر والمتو سنة ٥٥٠ هـ ، و (أدب القاضى) للسمعانى صاحب كتاب الأنساب المشهور ، والمتوفى سنة ٥٦٢ هـ ، و (ملجأ الحكام ، عند التباس الأحكام) لابن عتاب الأسدى المتوفى سنة ٦٣٢ هـ ، و (أدب القضاء) لابن أبى الدم المتوفى سنة ٦٤٢ هـ — وقد صدر مطبوعا عن مجمع اللغة العربية بدمشق ، ومحققا بمعرفة الدكتور محمد مصطفى الزحيلى الأستاذ بجامعة دمشق — وكتاب (أدب القضا) لابن مسلم القرشى الدمشقى المتوفى سنة ٧٩٣ هـ ، و (آداب الحكام ، فى سلوك طريق الأحكام) لشرف الدين الغزى المتوفى سنة ٧٩٩ هـ ، و (عماد الرضا ، ببيان أدب القضا) لزكريا الأنصارى المتوفى سنة ٩١٠ هـ ، و (أدب القضاء) للإمام السيوطى المؤرخ المصرى المتوفى سنة ٩١١ هـ ، و (جواهر العقود ، ومعين القضاة والموقعين والشهود) لشمس الدين المنهاجى ، و (الديباج المذهب ، فى أحكام المذهب ، فى أدب القضاء) لمؤلف مجهول ، وهو مخطوط بدار الكتب المصرية : . .

هذا ولا حاجة بنا إلى الإطالة فى الحديث عن القاضى الإمام الماوردى ، فليس هنا موضعه . ويكفى أن نحيل القراء الكرام إلى طائفة من الكتب فى القديم والحديث ، ترجمت للماوردى ، ليرجع إليها من شاء من القراء . وقد ذكر المحقق أكثر هذه الكتب وكاد يوردها على سبيل الحصر فى هامش الصفحتين ١٤ ، ١٥ من الكتاب . فهو ثبت واف أربى على الثبت الذى أورده الطناحى وعبد الفتاح محمد الحلو فى هامش الجزء الخامس من كتاب (طبقات الشافعية) للإمام السبكى فى معرض ترجمة السبكى للإمام الماوردى . ص ٢٦٧

وبهذه المناسبة أود أن أشير إلى أن السبكى فى طبقاته الجليلة قد أضفى على الماوردى من نعوت التقدير والإجلال ما يليق بقدره ، مع أن تاج الدين السبكى متحفظ ومقتصد فى خلع الألقاب والنعوت والصفات على من يترجم لهم فى طبقاته : فوصف صاحبنا الماوردى بقوله : (على بن محمد ابن حبيب الإمام الجليل القدر ، الرفيع الشأن أبو الحسن الماوردى)

ثم عاد فى خلال الترجمة له يقول عنه : (وكان إماما جليـــلا وفيح الشأن ، له اليد الباسطة فى المذهب ، والتفنن التام فى سائر العلوم) ، ثم عاد لينقل فى الترجمة كلاما لابن خيرون عن الماوردى يقول فيه : (كان رجلا عظيم القدر ، مقدما عند السلطان ، أحد الأئمة ، له التصانيف الحسان فى كل فن من العلم) .

والحق أن كل كلام قيل فى الماوردى هو دون مايستحق ، وأقل مما يستوجب ، فقد جمع إلى العلم الخلق الكريم . فقد قال عنه تلميذه عبد الملك الهمذانى — ونقلها عنه صاحب معجم الأدباء — : (لم أر أوقر منه ، ولم أسمع منه مضحكة قط ، ولا رأيت ذراعه منذ صحبته إلى أن فارق الدنيا . . .) . وما الظن برجل لم يكشف عن ذراعه أمام واحد من تلاميذه ، توقرا وتصونا ؟ وقال عنه المؤرخ ابن كثير صاحب البداية والنهاية : (وقد كان حليما وقوراً ، أديبا ، لم ير أصحابه ذراعه يوماً من الدهر ، مع شدة تحرزه وأدبه) . وقد بلغ من مروءة الماوردى وجلال قدره أنه رأى كشف الذراع أمام الرجال منقصة من قدر الكريم .

ويكشف كتاب (أدب القاضى) للإمام الماوردى عن عقلية رجل فقيه لا يقل قدره عن قدر الأئمة السابقين ، فهو حين يعالج المسألة من الفقه يتناولها تناول الفقيه الأصولى الرائد المجتهد غير المقلد ، فى بحثه حول موضوع مذهب القاضى وهل يشترط أن يكون موافقا لمذهب الإمام يقول فى حجية ونصوع بيان : (ولا يلزم فى تقليد القضاء أن يكون مذهب المولَّى موافقا لمذهب المولِّى ، ولا يمنع اختلاف مذهبيهما من التقليد بينهما ، فيجوز للشافعى أن يقلد حنفيا ، وللحنفى أن يقلد شافعيا ، لأن على القاضى أن يحكم بمذهبه لا بمذهب غيره ، ويعمل على اجتهاد نفسه لا على اجتهاد غيره) .

وقد اجتمع له من سابق الخبرة فى القضاء على امتداد رقعة الإمبراطورية الإسلامية ما جعله يضع للتقاضى والقضاء آدابا وشروطا تعد دستورا صحيحا لسلامة الإجراءات القضائية على تطاول الدهور ، لأن طبائع الناس هى دائما بعينها على اختلاف الأزمنة والأمكنة ، ومن تدقيقاته واحترازاته فى أول قيام القاضى بعمله — بعد أن ينعقد القضاء له من الخليفة أو الوالى — أن (يتسلم ديوان الحكم ممن كان قبله ، أو من أمين إن كان فى يده ديوان الحكم هو حجج الخصوم من المحاضر والسجلات وكتب الوقوف ، لأن الحكام يستظهرون فى حفظ الحقوق على أربابها بحفظ حججهم ووثائقهم فى نسختين ، يتسلم المحكوم له إحداهما ، وتكون الأولى فى ديوانه حجة يرجع إليها إذا احتاج ليكون على ثقة مما فى يده . . .) .

ويجرنا الحديث عن « القاضى » إلى جنسه من البشر . أيكون ذكرا فقط ؟ أم يصح

أن يكون أنثى ؟ وهنا نستعرض ما ذكره الماوردى — وهو هنا يمثل رأى الشافعية ، ثم يذهب إلى عرض رأى الحنفية ، فيقول : (. . . والشرط الثانى — أى من شروط ولاية القضاء — الذكورة : فيكون رجلا ٥ فأما المرأة فلا يجوز تقليدها . وجوزه ابن جرير الطبرى كالرجل. وقال أبوحنيفة: يصح قضاؤها فيما تصح فيه شهادتها . وشهادتها عنده تصح فيما سوى الحدود والقصاص ، فأما ابن جرير فإنه علل جواز ولايتها — يعنى القضاء — بجواز فتياها ، وأما أبو حنيفة فإنه علل جواز ولايتها بجواز شهادتها) . ويبدى الماوردى رأيه بفساد رأى القائلين بجواز ولاية المرأة للقضاء قائلا : (والدليل على فساد ما ذهبا إليه قوله تعالى : « الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض » يعنى فى العقل والرأى ، فلم يجز أن يقمن على الرجال ، وقول النبى صلى الله عليه وسلم « ما أفلح قوم أسندوا أمرهم إلى امرأة » . وقوله صلى الله عليه وسلم : « أخروهن من حيث أخرهن الله » ولأنه لما منعها نقص الأنوثة من إمامة الصلوات مع جواز إمامة الفاسق كان المنع من القضاء — الذى لا يصح من الفاسق — أولى . ولأن نقص الأنوثة يمنع من انعقاد الولايات ، كإمامة الأمة ، ولأن من لم ينفذ حكمه فى الحدود ، لم ينفذ حكمه فى غير الحدود كالأعمى) .

* * *

لقد سبق القول أن كتاب (أدب القاضى) للماوردى يكون جزءاً من كتاب (الحاوى الكبير) للمؤلف نفسه ، ولم ير النور من كتاب الحاوى إلا هذا القسم الخاص بأدب القضاء ، وقد رجع المحقق فى تحقيقه لهذا الكتاب إلى نسخ خطية متفرقة فى أنحاء من العالم ، بلغ عددها تسعا . واتخذ الجزءين المودعين مكتبة متحف استنبول ، ومكتبة السليمانية باستنبول النسخة الأم ، وإن كان قد تفرق جزءاها فى موضعين من العاصمة القديمة لتركيا ، ووضع المحقق لنفسه منهجاً فى التحقيق ساقه إلى كثير من الجهد والمعاناة، وطول المراجعة ، وكثرة المقابلة . فقابل بين النسخ الخطية ، وقرأها قراءة واع فطن ، ونبه على التصحيفات الواردة وهى كثيرة ، وضبط هيئة الكلمات ضبطاً لغوياً صحيحاً ، وشرح ما رأى ضرورة شرحه للقارىء ، وخرج الأحاديث الكثيرة التى أوردها الماوردى ، وبين أرقام الآيات القرآنية وسورها ، ودل على المصادر التى تناولت مسائل الكتاب فى كتب الإمام الشافعى ، وكتب أصحابه وهى كثيرة جداً ، وكان على رأس هذه الكتب « مختصر المزنى » تلميذ الشافعى ، ومختصر كلام الشافعى فى كتبه المختلفة ، ونسق المحقق مسائل الكتاب ، وقسم إلى فقرات ، وخرج أقوال الصحابة ، وآثار التابعين ، وأبيات الشعراء فأحالها إلى مكانها هداية للباحث ، وتيسيراً على الدارس٥

ولم يكتف بذلك — وهو فوق الكفاية — فترجم للأعلام فى هوامش الكتاب تراجم موجزة جامعة ، دقيقة ، وكشف عن مصادر الترجمة لهم : ورجع فى ذلك كله إلى مئات من الكتب أعانته على إيفاء الترجمة ، ودقة التحقيق ، حتى بلغت مصادره أربعة وستين وأربعمائة مصدر ، ما بين مخطوط ومطبوع ، وما بين غفل ومعروف ، وما بين كتاب ومجلة ، حتى كأنه لم يترك مرجعاً يعينه على الوفاء بالتحقيق الكامل إلا رجع إليه ، واستأنس به ، وبالطبع لم يذكر هذه المصادر الكثر تكاثراً وتفاخراً وادعاء لما لم ينهض به ، ولكنه غربل هذه المصادر كما يبدو من هوامشه الكثيرة المفيدة الممتعة .

وإذا كان هذا هو جهد المحقق الفاضل فى أطروحة قدمها لنيل الماجستير ، فماذا يكون جهده فى أطروحة يتقدم بها لنيل الدكتوراه ؟ ؟

وعلى الرغم مما بذله الأستاذ محيي هلال السرحان من جهد فى هذا الكتاب ، وقعت فيه بعض هفوات من أثر الطبع أو غير الطبع ، لعلها وقعت لتؤكد معنى قول الشاعر القديم :

ما كان أحوج ذا الكمال إلى
عيبٍ يوقيه من العينِ

ونسوق الآن بعض هذه المآخذ الواقية من عيون الحساد :.

صفحة ١٢ — (مقرونة بتوثيق الثقاة) وصوابها : الثقات لأنها جمع مؤنث سالم .

صفحة ٢٤ — (فجعلته لنفسه عذراً ، ولغيرك جرما) .وصوابها— كما يقتضيه السياق : (فجعلته لنفسك عذراً ، ولغيرك جرما) .

صفحة ٥١ — (فإننى لم أعثر على نسخة عنه) . وصوابها : منه

صفحة ٥٧ — (وقد يتبادر إلى الذهن أن الكتاب كتب وعظ وإرشاد) وصوابها : كتاب وعظ .

صفحة ١٣٥ — (. . . أما لشبهه تدخل على من تدين) .وصوابها : (لشبهة) بالتاء المربوطة ٥

صفحة ٢٤٥ — (عبادته المرضى) ٥ وصوابها : عيادته ، بالياء المثناة التحتية ، من الفعل : عاد ، لاعبد :

وما لنا نذكر هذه المآخذ ، وحسنات المحقق كفيلة أن تذهب بعض ما وقع فى الكتاب من سيئات الطبع ؟ وقد فاتنا أن نشير إلى مزية أخرى يمتاز بها هذا الكتاب الجليل ، وهى تلك الفهارس الخمسة عشر التى أضفت على النص الثمين ذاته قيمة كبرى ، بتيسير الإفادة منه ، والرجوع إليه ، وقد بلغت

عدة صفحاتها ثمانين وثلاثمائة صفحة كاملة ، وهى فهارس المصادر ، والأعلام ، والكتب ، والألفاظ العلمية والحضارية ، والمصطلحات ، والأمثال ، والأيام والوقائع ، والأوائل ، وآيات القرآن الكريم ، والأحاديث النبوية ، والمواضع الجغرافية ، والفرق والقبائل ، والشعر والكتب التى نقلت عن الماوردى ، وموضوعات الكتاب ومواده ، وتكون هذه الفهارس كتاباً يكاد يقوم بذاته .

ولن ندع القلم هنا دون أن نشير إلى المزية الأدبية التى امتاز بها كتاب (أدب القاضى) بالإضافة إلى المزية الفقهية فيه . فقد أضفى الإمام الماوردى ذوقه الأدبى على كل موضوع فقهى تناوله حتى جعله سائغاً لكل قارىء . فلا تحس فى هذا الكتاب ، ولا فى كل ماألفه الماوردى مما بين أيدينا من كتب ، ذلك الجفاف والجمود والتزمت الذى تجده عند أكثر الفقهاء ، ولكن تجد على أسلوب الرجل مسحة من الأدب والذوق البلاغى الرفيع ؛ ومن هنا كان حبه للشعر وروايته له والإكثار من روايته فى كثير من مصنفاته . وتبدو هذه الظاهرة بكثرة فى كتابه : (أدب الدنيا والدين) الذى نشرته « وزارة المعارف » منذ أكثر من نصف قرن ليوزع على طلاب المدارس الثانوية والمعاهد فيما كانت توزع على الطلبة تزودهم بزاد طيب من القراءة .

ولقد نشر « أدب الدنيا والدين » يومئذ بتحقيق الفقيه العلامة الشيخ أحمد إبراهيم بك رحمه الله وتقديمه بترجمة وجيزة للماوردى ؛ وما رأيت فقيها ينسب الشعر الذى يسوقه للاستشهاد إلى قائله كما يفعل القاضى الماوردى . وهو لا يخبط أو يخلط فى النسبة ، بل يأتى بها على وجهها الصحيح . ولقد كثر الشعر المروى فى « أدب الدنيا والدين » وكثرت فيه نسبته إلى أصحابه . ماعداموا ضع معدودة مما لم يستطع الرجل أن يتحقق منه . ويا ليت « أدب الدنيا والدين » تعيد طبعه اليوم وزارة الثقافة أو وزارة التعليم ، ضنابه أن يحجب عن الناشئين :

وبالغ من حب الماوردى للشعر أنه كان يدخله فى مسائل الفقه ، بل كان يدخل فيه أبيات الغزل . . . . مما لفت نظر السبكى فى طبقات الشافعية وهو يترجم له . وبلغ من حبه له كذلك أنه صنف كتاباً عنوانه (كتاب الأمثال والحكم) ، جمع فيه من السنة النبوية ثلاثمائة حديث ، ومن الحكمة ثلاثمائة فصل ، ومن الشعر ثلاثمائة بيت ؛ وعرف منه أخوه المقيم بالبصرة حبه للشعر فكان يرسل إليه البيتين أو المقطوعة يستروح بها مما كان يعانيه من الغربة فى بغداد .

وقد كان منتظراً أن رجلا يروى الشعر ويطرب له ويتلقاه من أخيه أحسن لقاء ،

ينظمه ، ولكنه لم يكلف نفسه ذلك : وما أكثر ما عنيت نفسى بالوقوع على شعر للماوردى ، فلم أرجع بعد طول البحث ، وكثرة السعى إلا ببيتين اثنين نسبا إليه ، وهما :

وفى الجهل قبل الموت موت لأهله
فأجسادهم دون القبـــور قبور
وإن امرأ لم يحى بالعـــلم صدره
فليس له حتى الممات نشور

رحم الله الإمام الفقيه القاضى الماوردى ، وحيا محقق كتابه (أدب القاضى) على هذا المنهج العلمى السليم ، وحيا الهيئة العراقية التى أفضلت بإحياء هذا التراث الإسلامى العظيم .

محمد عبد الغنى حسن
عضو المجمع